



كلية التربية للعلوم الانسانية
College of Education for Human Sciences

Journal of Tikrit University for Humanities

JTUH
مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية
Journal of Tikrit University for Humanities

a.m.d. ewad 'iibrahim khadir * altalb:
eiad farahan rahil
kuliyyat altarbiat lileulum al'iinsaniat /
jamieatan tkryt / qism alttarikh

mutamar aljazirat alkhadra'
1906

A B S T R A C T

Keywords: aljazirat alkhadra' , almaghrib
al'aqsaa , siasat albab almaftuh , alsalam
alduwaliu

Journal of Tikrit University for Humanities

The Green Island Conference in 1906 was the most important event in the history of Morocco at the beginning of the twentieth century because it was like the aspirations of the colonial powers to gain in it. The United States played a prominent role by bringing together views, defending open door policy and maintaining international peace.

The research was divided into paragraphs that monitored the European competition since the beginning of the 20th century, the secret agreements on Morocco and the intensifying competition between France and Germany, which almost ignited a world war without the intervention of the United States of America by holding the Green Island Conference and taking the role of the referee in settling disputes between countries European diplomacy has succeeded in preventing a global war.

Keywords: Green Island, Far East, Open Door Policy, International Peace

مؤتمر الجزيرة الخضراء ١٩٠٦ وموقف الولايات

المتحدة الامريكية منه

أ.م.د. عواد ابراهيم خضر- عياد فرحان رحيل

كلية التربية للعلوم الانسانية- جامعة تكريت - قسم التاريخ

ARTICLE INFO

Article history:

Received 10 Jan 2018

Accepted 15 Mar 2018

Available online

الخلاصة

مؤتمر الجزيرة الخضراء عام ١٩٠٦ اهم حدث في تاريخ المغرب الاقصى في بداية القرن العشرين وذلك لانه مثل مطامع الدول الاستعمارية في الحصول على مكاسب فيه، وادت الولايات المتحدة الامريكية دورا بارزا فيه من خلال تقريب وجهات النظر والدفاع عن سياسة الباب المفتوح والحفاظ على السلام الدولي. وقسم البحث الى فقرات تم من خلالها رصد التنافس الاوربي منذ بداية القرن العشرين والاتفاقيات السرية بشأن المغرب واشتداد التنافس بين كل من فرنسا والمانيا الذي كاد ان يشعل حرب عالمية لولا تدخل الولايات المتحدة الامريكية من خلال عقد مؤتمر الجزيرة الخضراء واتخاذها دور الحكم في فض النزاعات بين الدول الاوربية وقد نجحت الدبلوماسية الامريكية في الحيلولة دون وقوع حرب عالمية.

المقدمة

مؤتمر الجزيرة الخضراء ١٩٠٦ حدث في تاريخ المغرب الاقصى في بادية القرن العشرين بسبب التنافس الشديد بين الدول الاوربية للحصول على مكاسب فيه على حساب استقلاله، وكاد التنافس ان يتولد عنه حرب عالمية لولا تدخل الولايات المتحدة في عقد المؤتمر وتقريب وجهات النظر، ويعد موقف الولايات المتحدة الامريكية من ابرز المواقف لانها ارادت منع حدوث حرب عالمية ودافعت عن سياسة الباب المفتوح لكل الدول ذات المصالح في المغرب وقد نجحت الدبلوماسية الامريكية في الحيلولة دون وقوع تلك الحرب وتحقيق سياستها الاقتصادية والدفاع عن مصالحها والحفاظ على السلام الدولي ولذلك اردنا ان نسلط الضوء على موقف الولايات المتحدة في ذلك المؤتمر فحاء عنوان البحث (مؤتمر الجزيرة الخضراء ١٩٠٦ وموقف الولايات المتحدة الامريكية منه).

قسم البحث الى اربع فقرات كانت الاولى لاعطاء فكرة عن مقدمات التنافس الاوربي والرجوع الى الاتفاقيات السرية ١٩٠٤ بين كل من فرنسا واسبانيا وبريطانيا والتدخل الالماني للحصول على مكاسب في المغرب، وفي الفقرة الثانية بينت دور الولايات المتحدة الامريكية من ذلك الصراع وعقد مؤتمر الجزيرة الخضراء للحيلولة دون اندلاع حرب عالمية، اما الفقرة الثالثة تحدثت عن مؤتمر الجزيرة الخضراء بشكل مختصر واهم المشاكل التي تمت مناقشتها، وفي الفقرة الرابعة تناول البحث دور الولايات المتحدة في المؤتمر.

واستخدمت في البحث مجموعة من الوثائق غير المنشورة في ملفات البلاط الملكي، ومجموعة من المصادر العربية والاجنبية اهمها كتاب الدكتورة حديجة القباجي يعقوبي (المغرب والولايات المتحدة الأمريكية من خلال الأرشيف المخزني ١٧٨٦-١٩١٢م، هذا الكتاب هو من المصادر المهمة جدا لانه احتوى على وثائق كثيرة جدا تدعم الحقائق التاريخية التي حدثت في المغرب الاقصى وكتاب محمد خير فارس ، (المسألة المغربية ١٩٠٠-١٩١٢، ومن الكتب الاجنبية فقد استخدم الباحث كتاب Luella. J. Hall,) Lulla (the United States and Morocco, 1956- 1976) والذي يسلط الضوء على العلاقات الامريكية المغربية ١٧٧٦-١٩٥٦.

أولاً: التنافس الاوربي على المغرب وموقف الولايات المتحدة الامريكية منه ١٩٠٤-١٩٠٥

شهد المغرب في مطلع القرن العشرين تنافساً دولياً، إذ تعاضم النفوذ الأجنبي ولا سيما البريطاني من جهة، ونتج عن الحركة الإصلاحية التي قام بها السلطان عبدالعزیز (١٨٩٤-١٩٠٨)^(١) لإصلاح الجيش وتسليحه بأسلحة حديثة بريطانية وفرنسية وألمانية، فرض ضرائب جديدة قادت إلى حركات تمرد في المغرب من جهة ثانية، فضلاً عن ذلك فإن فرنسا امتعضت من تزايد النفوذ الاوربي الآخر في المغرب في عهد السلطان عبد العزيز، الامر الذي نتج عنه توقيع اتفاقيات مع المغرب لا سيما من قبل بريطانيا فخافت فرنسا على نفوذها فيه، لذلك بدأت بتشجيع سراً حركات التمرد التي قامت ضد السلطان المغربي على اثر فرضه للضرائب، معتمدة على استراتيجية اخضاع المغرب لتسويات مع الدول التي كانت لها اطماع فيه^(٢).

وعلى أثر تلك الأحداث تم عقد الاتفاق الودي في الثامن من نيسان ١٩٠٤ بين بريطانيا وفرنسا وذلك لتسوية الخلافات الاستعمارية بينهما وقد تم الاتفاق على إطلاق يد بريطانيا في مصر مقابل حرية فرنسا بالمغرب الأقصى^(٣).

لكن ذلك الاتفاق لم يخلو من عقبات تمثلت باحتجاج إسبانيا على مناطق نفوذها التي هي صغيرة الحجم قياساً لمناطق نفوذ فرنسا ولا سيما إنَّ التقسيم الجديد الذي اقر في الاتفاق الاوربي أخرج فاس وتازة من مناطق نفوذ إسبانيا^(٤).

أجابت الحكومة الفرنسية حكومة اسبانيا عن طريق وزير خارجيتها بأنَّ فرنسا قد ضحت بمصالح أخرى لبلوغ هدفها في المغرب ومن حقها أن تحصل على نصيب أكبر منه، ثم إنَّ الاتفاق الودي لا يشير إلى حقوق إسبانيا في المنطقة الجنوبية، وإنَّ فرنسا مستعدة مع ذلك إلى إعطاء جزءاً صغيراً من الجنوب ولكن بدون إقليم السواس الكبير^(٥).

وقد تساهل ديلكاسيه وزير خارجية فرنسا في مباحثاته مع إسبانيا في توسيع منطقة الريف، وأصبحت منطقة النفوذ المبدئية الاسبانية توازي خمس منطقة النفوذ الفرنسي^(٦).

أما نقطة الخلاف الثانية تتعلق بالإصلاحات، وحسب الاتفاق الودي كانت فرنسا تأخذ على عاتقها إجراء الإصلاحات المالية والإدارية والاقتصادية، ومن المتوقع أن تترك لإسبانيا تلك الشؤون في منطقتها ولكن الإسبان طرحوا مشاركة إسبانيا مع فرنسا كـ«كوندومينيوم اقتصادي (Economic condominium)» أو سيطرة ثنائية على اقتصاد البلاد كلها فأبدت فرنسا استعدادها التساهل في تلك المسألة وتم عقد الاتفاق في ١٢ تشرين الاول ١٩٠٤م، وقد اختلف الوفد الفرنسي مع إسبانيا على سرية الاتفاق فتساءل الوفد الإسباني عن إمكانية إخفاء الاتفاق على العسكريين والمجلس النيابي الإسباني المتحمس للتوسع في المغرب فقد تم الاتفاق أخيراً على حل الخلاف بتجزئة الاتفاقية بين تصريح علني وبنود سرية^(٧).

ويتضح من خلال بنود الاتفاق الودي أنّ فرنسا سارت بمجموعة من الاتفاقيات للإحاطة بالمغرب وحاولت الضغط على الحكومة المغربية حتى ترسخ لسياسة التدخل الأجنبي لولا ظهور عنصر دولي جديد هو تدخل ألمانيا في المشكلة^(٨).

الحقيقة أنّ تدخل ألمانيا المتأخر بالنسبة للدول الأوروبية الأخرى في المغرب كان ذا طابع اقتصادي ولا سيما في نهاية القرن التاسع عشر لكن بعد ذلك تحولت إلى الميدان الاستعماري بعد ان احست انها قوة ناشئة لا بد ان يكون لها دور استعماري خارج القارة الاوربية، لذلك فقد حصلت على الكامرون والتوجو في غرب أفريقيا وكان وقوع المغرب على طريق الملاحه لهاتين المستعمرتين الدافع الذي جعل المانيا تفكر بمد نفوذها اليه^(٩).

استغل الإمبراطور الألماني وليم الثاني (١٨٨٨-١٩١٨)^(١٠) هزيمة روسيا عام ١٩٠٥ أمام اليابان أكبر حليف لفرنسا، وقام بجولة في البحر المتوسط وتوقف في طنجة وأعلن منها عن سياسة ألمانيا الجديدة واستعدادها للدفاع عن مصالحها في المغرب بخطاب وجهه في ٣١ آذار ١٩٠٥ أمام مندوب السلطان الذي جاء لاستقباله، وعدته فرنسا تهديداً للمكاسب التي حصلت عليها في المغرب^(١١).

كان خطاب الإمبراطور الألماني إيذاناً لتحول أساسي في السياسة الألمانية، لكن فرنسا رأت المضي في سياستها دون التأثير بالموقف الألماني، فأرسلت أساطيلها إلى سواحل المغرب للضغط على السلطان لتحقيق الإصلاحات التي أصبح من حق فرنسا الإشراف عليها حسب الاتفاق الودي. لكن السلطان وبتشجيع من ألمانيا، قاوم بحجة الدفاع عن سياسة الباب المفتوح لجميع الدول المساهمة بتلك المشروعات الإنشائية^(١٢).

انقسم الموقف داخل فرنسا بين مؤيداً لوزير الخارجية ديلكاسيه في المضي قدماً والاعتماد على الحلف مع بريطانيا وبين معارض لتلك السياسة وتجنّب فرنسا الحرب من أجل مصالح استعمارية، وانتقدوا سياسة ديلكاسيه في إشراكه إسبانيا في الإصلاحات، مما دفع وزير الخارجية إلى الاستقالة وقد قبلها (روفيه Rofee ١٩٠٥-١٩٠٦)^(١٣) رئيس وزراء فرنسا محاولة منه لإرضاء ألمانيا، إنّ استقالة وزير خارجية فرنسا يعد هزيمة أدبية لفرنسا، كما شجعت تلك الأحداث السلطان عبدالعزيز على رفض إجراء الإصلاحات المقترحة تحت إشراف فرنسا، متذرعاً بأن مجلس الأعيان لم يعطي الحق للسلطان في منح الامتيازات ولا يستطيع السلطان مخالفة المجلس، كما اتبع ذلك باقتراح عقد مؤتمر دولي للنظر في وسائل تنفيذ الإصلاحات وتوفير الأموال اللازمة لها^(١٤).

أعلنت ألمانيا تأييدها لفكرة عقد المؤتمر، الذي دعى اليه المغرب، الامر الذي اخرج فرنسا بين المكاسب التي أحرزتها في الاتفاقيات السابقة وبين مخاطر الحرب مع ألمانيا، لذلك حاولت فرنسا أن توسط (ثيدور روزفلت ١٩٠١-١٩٠٩)^(١٥) الرئيس الأمريكي في فض النزاع ولكن دون جدوى، كما جست نبض بريطانيا فوجدتها مستعدة لتأييد فرنسا إلى أبعد الحدود^(١٦).

عرض روفيه على الحكومة الألمانية بعض الامتيازات المالية في الدولة العثمانية لمعرفة وجهة نظرها في تلك المسألة، ولكن ألمانيا رفضت وأصررت على عقد مؤتمر دولي ينظر في الامتيازات الاقتصادية ويشرف على قوات الأمن المغربية، وبعد ذلك يمكن إرضاء بعض مطالب فرنسا، كان المغرب يطمح من عقد مؤتمر دولي إلى المنافسة الدولية التي قد يحصل من خلالها على معونات مالية وفنية ولا سيما من ألمانيا، فضلاً عن التخلص من الإشراف على حركة الإصلاح والتدخل في شؤونها الداخلية من خلال تحقيق السيادة المغربية والتنافس الحر وإلغاء الاتفاقيات السرية^(١٧).

حاولت فرنسا أن تقنع ألمانيا بقبول جدول أعمال المؤتمر، وأنه الأفضل للاتفاق على المشكلة برمتها من خلال محادثات ثنائية لكن ألمانيا رفضت الفكرة، على أنه لا بد من قبول مبدأ المؤتمر أولاً، ثم بعد ذلك يمكن التسليم بمصالح فرنسا، وتستطيع بعد ذلك القيام بالإصلاحات التي ترغب بها في المغرب، مع أخذ المسؤولية بتحقيق الأمن في المنطقة الشرقية وفيما عدا ذلك لا بد من مساواة الدول^(١٨).

قبل روفيه مطالب ألمانيا، ونشرت مذكرة ألمانية - فرنسية من فاس في تموز عام ١٩٠٥، بإعلان عقد المؤتمر بين الدول المعنية، بخصوص الامتيازات، كما وتوقف الضغط على السلطان لغاية انعقاد المؤتمر^(١٩).

ثانياً: موقف الولايات المتحدة الأمريكية من التنافس الأوربي على المغرب ١٩٠٤ - ١٩٠٦ :

كانت الأطراف المتصارعة على النفوذ في المغرب تود كسب دعم الولايات المتحدة الأمريكية بطريقة وبأخرى، لأن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن لها مصالح ترابية في المغرب، فضلاً عن أنها كانت مهتمة بالأحداث في المغرب في تلك الفترة بدأ من التمردات الشعبية لثورة أبو حمارة، وما خلفه الاتفاق الودي من هيجان شعبي والانتفاضات المسلحة التي قامت بها القبائل في جباله والتي تعهدت بالجهاد أمام الخطر الأجنبي، وكذلك المدن الأخرى كفاس ومدن جنوب البلاد^(٢٠).

تسلم كوميري (Sumuel Rene Cummere)^(٢١) مثل باقي الممثلين الأجانب مذكرة التي وجهتها القبائل بعد محاصرتها لطنجة، وقد حمل القبائل فرنسا مسؤولية الفوضى، وطلبت القبائل من الدول عدم التمادي في تصرفاتها في المغرب وإلا ستعلن الحرب عليها، فضلاً عن ذلك فقد علقت الصحف الأمريكية على الحوادث بالمغرب، وأنه سيكون أفضل للعالم وبضمنه الولايات المتحدة الأمريكية، أن تفرض سيطرتها فرنسا على المغرب حتى يتم وضع حد للقلق وتلاشي سلطة الحكومة^(٢٢).

غادر كوميري المغرب إلى بلاده وبدأ بإقناع دولته برفع درجة التمثيل الدبلوماسي في المغرب إلى درجة وزير كي تلقى أمريكا مزيداً من الاهتمام في بلد يولي المظاهر أهمية كبرى، كما لفت انتباه حكومته إلى الموارد الغنية التي يتوفر عليها المغرب، وضرورة حصول الولايات المتحدة الأمريكية على المساواة في الحظوظ والفرص التجارية لاستغلال تلك الموارد مثل المناجم وسكك الحديد وغيرها، فقد نجح كوميري في رفع درجة تمثيله إلى وزير مفوض^(٢٣).

كان اهتمام ألمانيا بالمغرب وتدخلاتها التي دعت الضرورة لها لحماية مصالحها ورداً على محاولة عزل رأس المال الألماني كانت دوافعها اقتصادية ودفاعاً عن سياسة الباب المفتوح، وهو الشعار الذي رفعته ألمانيا لاستمالة دول أخرى إلى جانبها كالولايات المتحدة الأمريكية^(٢٤).

توجهت ألمانيا نحو الولايات المتحدة الأمريكية شريكها في الدفاع عن سياسة الباب المفتوح في الصين، وفي ٦ آذار ١٩٠٥ بعث الإمبراطور وليم الثاني مراسلة إلى الرئيس الأمريكي طلب منه الانضمام إليه ومنع استفراد فرنسا وإسبانيا في المغرب ومن ثم السيطرة على طريق الشرق الأدنى والأقصى، وإجابة روزفلت أنه لا يرى طريقه بوضوح للتدخل بالموضوع، ولكن ذلك لا يمنعه من التعبير عن صداقته للألمان بشكل عام، وإن سياسته واحدة هي التي تدعو للسلام^(٢٥).

كما أن الحكومة الأمريكية أعطت تعليمات محددة لوزيرها المفوض في طنجة بالتعاون الوثيق مع الوزير الألماني هناك. وعند زيارة الإمبراطور وليم الثاني لطنجة في ٢٠ آذار ١٩٠٥، كان الرئيس الأمريكي مشغولاً بالعواقب التي ستنتج من تلك الزيارة وفي ٣١ آذار أعطى تعليماته إلى وزيره المفوض في طنجة بأن يحتاط من التعامل مع ألمانيا ومثلها في المغرب لكي لا يثير حفيظة ممثلي فرنسا أو بريطانيا أو أي من الدول الأجنبية الأخرى، ألا أن كوميري طمئنه بأنه يتصرف بحذر تجاه كل من ألمانيا وفرنسا^(٢٦).

وعند وصول السفينة التي تقل الإمبراطور، وتم استقباله بحفاوة من قبل السلطات في المغرب، كما أظهر الإمبراطور دعمه للمغرب بشكل أكثر مما هو مخطط له. كما صرح احد مستشاريه "بأن ألمانيا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية يجب عليهم أن يدافعوا عن قضية مشتركة وأن يتقدموا جنباً إلى جنب". وأراد من ذلك التصريح أن يكسب دعم الولايات المتحدة الأمريكية، كما ولمح بإمكانية التعاون مع بريطانيا أو تحييدها في الصراع الدائر بين ألمانيا وفرنسا بخصوص المغرب^(٢٧).

وقد اهتمت الصحف الأمريكية بزيارة الإمبراطور الألماني للمغرب إذ صرحت الصحف الأمريكية أن تلك الزيارة للمغرب ما هي إلا دعم ظاهري للسلطان المغربي للوقوف بوجه المطالب الفرنسية، كما ورأت فيها إذلالاً لفرنسا من طرف ألمانيا وبتفوقها العسكري عليها وعدت أن المصالح الألمانية في المغرب غير كافية لإضعاف نفوذ فرنسا هناك، كما ووقفت بعض الصحف الأمريكية مع الموقف الألماني بالمغرب مثل صحيفة **The San Francisco Chronicle**، والتي أشارت إلى أن المصالح الاقتصادية الألمانية والتي حددتها بـ(٤,٧٠٠,٠٠٠) دولار والتي تأتي بالمرتبة الثانية بعد المصلحة الاقتصادية البريطانية، وإن تلك الزيارة كانت رداً على الاتفاق الودي المغربي الذي أهمل المصالح الألمانية^(٢٨).

إنّ تغير الموقف الألماني في شهر نيسان عام ١٩٠٥ ومطالبتها بعقد مؤتمر دولي لحل المسألة المغربية، وكان هدفها من ذلك المؤتمر الدفاع عن المصالح الاقتصادية، والقضاء على الاتفاق الودي الفرنسي الإنكليزي مع نفيها عن أي نية لها في الحصول على مصالح ترابية، وكما أنّ ألمانيا أرادت أن تفرض اعتبارها على العالم

وعدم تجاوزها في اي اتفاقيات تخص مصالحها وكانت ألمانيا تعوّل على تدخل روزفلت لإقناع بريطانيا بعدم إعطاء أي دعم حقيقي لفرنسا^(٢٩).

قام القائم بالأعمال الألماني في طنجة بزيارة كوميري وزير الولايات المتحدة الأمريكية المفوض، وكانت لديه تعليمات محددة عن التباحث معه، وبالتوازي مع تلك التحركات قامت ألمانيا بالاتصال المباشر مع الرئيس الأمريكي روزفلت في ١٧ نيسان ١٩٠٥ لإقناعه بدعم المؤتمر، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية لا ترغب في إقحام نفسها بالمشاكل الأوربية، لكن ارتفاع صوت ألمانيا باستخدام القوة في حالة الضرورة، كوسيلة ضغط على الولايات المتحدة الأمريكية ولفت انتباهها لخطورة الاتفاق الفرنسي البريطاني، والدفع باتجاه عقد المؤتمر للدفاع عن مصالحها الاقتصادية، وكذلك الدفاع عن مصالح كل الدول التي أهلها الاتفاق الودي، كما من الضروري الدفاع عن الشرف الألماني، وكانت كل تلك التحركات هدفها عزل فرنسا عن باقي الدول الأوربية^(٣٠).

وفي تلك الأثناء جاء خبر إلى واشنطن برفض حكومة المغرب للإصلاحات الفرنسية، وإخضاع تلك الإصلاحات إلى الدول المشاركة في مؤتمر مدريد، وبعدها مباشرة أخبر السفير الألماني بواشنطن الرئيس الأمريكي روزفلت بتعاطف إيطاليا مع موقف الإمبراطور الألماني، وإنّ فرنسا هي الوحيدة التي تعمل بسياسة عدائية بهدف القضاء على المصالح الاقتصادية للدول الأخرى، وكان الإمبراطور يعتقد بأنّ موقف بريطانيا مرتبط بموقف الولايات المتحدة الأمريكية، وطلب من الأخيرة التدخل لدى بريطانيا لإقناعها بمسألة عقد المؤتمر^(٣١).

كتب كوميري إلى حكومته مع موازاة مع ذلك التطور تعاونه الوثيق مع الممثل الألماني بطنجة ورضا الحكومة المغربية على ذلك التعاون كما حاول إثارة انتباه حكومته إلى التطورات الجارية في المغرب وضرورة حماية نصيب الولايات المتحدة الأمريكية منها، وأكد على ضرورة عقد اتفاق تجاري مع المغرب لتفادي ما سيحدث من تطورات لاحقاً، إنّ تلك التطورات وتقارير كوميري المستمرة بخصوص القضية المغربية، جعلت الرئيس الأمريكي يحاول أن يجد له مخرجاً من الضغط الألماني، وكتب إلى السفير الألماني في واشنطن لإبلاغه بموقفه قائلاً "أنا لا أشعر بأننا كحكومة يجب علينا التدخل في المغرب، وليس لدينا مصالح حقيقية في المغرب، وأنا لست مهتماً لأخذ موقفاً بين ألمانيا وفرنسا في تلك القضية، وأنا تفهمت ما تريده ألمانيا، وسأكون سعيداً لأضغط على بريطانيا إن كان ذلك ممكناً، وأنا بصراحة قلق من إجبار دولة عظيمة بسبب حزازات بين ألمانيا وإنكلترا وأكمل قائلاً أنا لا أمل اقتراح أي شيء يتعلق بموقف إنكلترا من المغرب"^(٣٢).

كما خاطب الرئيس الأمريكي روزفلت السفير الألماني بواشنطن أنه إذا قرر مواجهة السفير البريطاني أن يوضح له أنّ الولايات المتحدة الأمريكية ليست بصدد التحيز لا لألمانيا ولا لبريطانيا، وإنما هي ترغب

فقط يجعل الأمور مريحة بين ألمانيا وبريطانيا قدر الإمكان. كما كتب إلى كوميري بتعليمات بأن لا يدفع بأي اتجاه وإنما يجب عليه الحفاظ على صداقة كل من ألمانيا وفرنسا، ثم كتب السفير الألماني مرة أخرى بتاريخ ٢٥ نيسان ١٩٠٥ إلى كاتب الرئيس الأمريكي وأخبره بتفهم ألمانيا لموقف الولايات المتحدة الأمريكية ولكن ذلك لا يمنعه من الكتابة إلى الرئيس مرة ثانية ليخبره برغبة ألمانيا أن يعمل الرئيس الأمريكي على تقديم النصح لبريطانيا لتكون على وفاق مع ألمانيا في القضية المغربية^(٣٣).

كانت بريطانيا تستغرب من الموقف الألماني على اعتبار أنّ الوفاق الودي لم يلغي المصالح الأجنبية في المغرب، وأنها داعمة لفرنسا في ذلك الموقف وحققها في المغرب، وحدثت في نهاية شهر أيار ١٩٠٥ تطورات جديدة بين الدول، إذ بادر الإمبراطور وليم الثاني إلى مكاتبة روزفلت في ١٣ أيار، وأخبره بالاعتراض الدائم لبريطانيا على عقد المؤتمر، ورفض المفاوضات الفرنسية الألمانية المباشرة، كما وأكد تشبته بمطالبه السابقة ودفاعه عن الامتيازات الممنوحة للدول الأجنبية، ولمح مرة أخرى إلى ضرورة الضغط الأمريكي على بريطانيا لقبول فكرة المؤتمر وحذر أنه في حال عدم حصوله على الدعم من الدول التي يهتمها سياسة الباب المفتوح، فإنه سيدافع عن مصالح بلاده وحدها حتى وإن كان ذلك بإعلان الحرب على فرنسا، كما وتبّه على نية فرنسا وإنكلترا لاقتحام مناطق النفوذ في العالم، وهدد بحرب على فرنسا في كل مناطق نفوذها في المغرب والشرق الأقصى^(٣٤).

كان الإمبراطور يدفع باتجاه الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية للمساهمة بقوة في منع حدوث حرب في أوروبا والبحر المتوسط، ولا سيما أنّ الولايات المتحدة الأمريكية ترغب بتحقيق السلم في حل المشاكل الدولية لعدم الإضرار بمصالحها الاقتصادية^(٣٥).

أما الولايات المتحدة الأمريكية ومع التطورات التي بدأت تعرفها تلك القضية، قد تقدمت لبريطانيا للإسراع بإنهاء خلافاتها مع ألمانيا وانتقدت معارضتها لذلك المؤتمر، واتهم المسؤولون البريطانيون الرئيس الأمريكي روزفلت بالوقوع تحت التأثير الألماني، وفي ١٩ أيار من العام نفسه أخبر روزفلت ممثل ألمانيا بواشنطن أنه لا يمكن الضغط على بريطانيا أكثر من ذلك، وهو ما أفرح الألمان وما اعتبروه إشارة من روزفلت بالوقوف إلى جانبهم، وظل المستشار الألماني يلح على الرئيس الأمريكي روزفلت لعقد المؤتمر، وأنّ عقده مرتبط بقرار الولايات المتحدة الأمريكية ولكن الرئيس الأمريكي أصر على عدم التدخل المباشر بسبب معارضة الرأي العام الأمريكي لذلك، وقد لمس الرئيس الأمريكي القلق من السفيرين الألماني والفرنسي بواشنطن من احتمال اندلاع الحرب، وكان كليهما مقتنع بتقديم تنازلات لتجنب الحرب^(٣٦).

أما بريطانيا فقد كانت متخوفة من أن ينتج عن الرفض الفرنسي لإجراء المؤتمر، من إذلال ألمانيا لها، وكانت تراقب بهدوء مع الحذر من احتمال الحرب، مع أنّها متأكدة من تفوقها وفرنسا بحرياً على ألمانيا مع تفوق الأخيرة برياً على فرنسا^(٣٧).

وفي ٥ حزيران ١٩٠٥ طلبت الخارجية البريطانية رأي الرئيس الأمريكي روزفلت فيما يتعلق بالقضية المغربية، الذي لمح إلى إمكانية العمل مع القوى المتمثلة بالمغرب، وهو ما يعني إحراج فرنسا، ونجاح ألمانيا بتوجيه ضربة إلى التحالف البريطاني الفرنسي، ذلك الأمر جعل الرئيس الأمريكي يقتنع بضرورة السعي لعقد المؤتمر بعد معرفة الموقف الفرنسي^(٣٨).

أرسل الإمبراطور الألماني مذكرة إلى روزفلت في ١١ حزيران ١٩٠٥ بشأن القضية المغربية، أخبره بها إنَّ الوقت أصبح مناسباً لوضع حد للمسألة المغربية، وأما بريطانيا فإنَّ الولايات المتحدة الأمريكية قادرة على إقناعها على عدم التورط بحرب ألمانية فرنسية، ولوحَّ الإمبراطور الألماني برسالته إلى الأطماع البريطانية في الشرق الأقصى، وإنَّ وقوف بريطانيا وراء فرنسا في تلك الحرب هو من أجل توجيه ضربة إلى الأسطول الألماني والحصول على المزيد من الامتيازات في الشرق، وليس بسبب السياسة الألمانية بالمغرب^(٣٩).

كانت مذكرة ١١ حزيران سبباً في دفع الولايات المتحدة الأمريكية لعقد مؤتمر الجزيرة الخضراء، وكان الرئيس الأمريكي مقتنعاً بقدرته على منع اندلاع الحرب، وإحساسه بأنَّ تلك الحرب ستكون كارثية ولا سيما بعد تدخله في الحرب الروسية اليابانية، وإنَّ اندلاع أي صراع جديد سيكون إيذاناً باندلاع مواجهة عالمية وهذا ما دفعه للعمل بشكل مباشر مع ممثلي فرنسا وألمانيا بواشنطن تسوية المشكلة^(٤٠).

وجرت اتصالات متعددة مع الحكومة الفرنسية لإقناعها بالموافقة، والتزام الولايات المتحدة الأمريكية بأنَّ ما تقوم به هو لتفادي الحرب فقط، ولحفظ ماء وجه الإمبراطور، وإنما لن تقوم بأي عمل يخل بالهيبه الفرنسية، كما وحذرتها من الهجوم البري الألماني ومدى خطورته، وعدم الاعتماد على الدعم البريطاني في ذلك الشأن، وأنَّ المصالح الفرنسية من السهل الدفاع عنها والحصول على الدعم من الدول المشاركة في المؤتمر^(٤١).

وقد صرَّح روزفلت أنه لن يحضر في ذلك المؤتمر دون حضور فرنسا وإنه في حال مشاركته سيلزم الحياد بين الدولتين، وإذا اقتضت الضرورة سيقوم بالرد على أي تصرف ألماني غير عادل، وطلب من فرنسا إعلامه في حال قبول المشاركة وذلك لأحقيتها في تلك الأزمة، وافقت فرنسا على المشاركة في المؤتمر، وأكدت في رسالة وجهتها إلى الحكومة الأمريكية "إنَّ اعتمادها في اتخاذ ذلك القرار على نصيحة الرئيس الأمريكي وثقتها بصواب رأيه، ولكنها في نفس الوقت لا تخفي قلقها من الغموض في الموقف الألماني بسبب تصريحات الإمبراطور التي أشار فيها إلى أنَّ الجيوش الألمانية هي وراء سلطان المغرب، كما وطلبت فرنسا من الرئيس الأمريكي الوقوف بوجه أي خطر محتمل وثقتها برجاحة عقله وفي بعد نظره للحفاظ على السلام"^(٤٢).

اضطر الرئيس الأمريكي التدخل واستدعى السفير الألماني، وحذره بشدة وأنَّ عليه تذكير الإمبراطور الألماني بما يتوجب عليه فعله أمام نفسه وأمام التاريخ، وأن لا أحد يسمح باندلاع حرب لأسباب واهية

وشدد على النجاح الذي حققته الدبلوماسية الألمانية بعد قبول فرنسا فكرة المؤتمر. وإنّ تلك الحرب غير مضمونة النتائج ولا يضمن أحد انتصار ألمانيا فيها، رد الإمبراطور الألماني على الرئيس الأمريكي وشكره على دوره في الحفاظ على السلام العالمي، وقد طالبت الحكومة الأمريكية ألمانيا بتحضير برنامج واضح لأعمال المؤتمر يعد مسبقاً كما هي العادة في مثل هكذا مؤتمرات بين كل من ألمانيا وفرنسا، عن طريق سفيريهما في واشنطن^(٤٣).

فشل السفيرين الألماني والفرنسي بخصوص إعداد برنامج لذلك المؤتمر، لذلك توجهوا نحو روزفلت لفك الخلاف، الذي اقترح ذهاب الدولتين إلى المؤتمر دون برنامج، وأن يناقشا كل القضايا المتعلقة هناك، ووافقت فرنسا رغم تحوفها من التقلبات المزاجية للإمبراطور الألماني، واعتبرت اقتراح الرئيس روزفلت هو فسخ مجال آخر للتفاهم بين الجانبين، وافقت فرنسا على ذلك الاقتراح الذي سمح بعدم إخضاع الامتيازات التي حققتها فرنسا من الاتفاقيات الثنائية التي أبرمتها فرنسا مع بعض الدول المشاركة في المؤتمر للبحث^(٤٤).

قبلت ألمانيا الاقتراح وشكرت الرئيس الأمريكي على دوره في صياغة المذكرة، وأبلغ الإمبراطور وليم الثاني السفير الألماني في واشنطن إخبار الرئيس الأمريكي، أنه في حال تبين المواقف واختلاف وجهات النظر بين ألمانيا وفرنسا خلال المؤتمر، سوف نحتكم برأي الرئيس الأمريكي روزفلت الذي هو أكثر علمية وأكثر واقعية، كما وأنها لن تمس المصالح الفرنسية في ذلك المؤتمر ولا سيما الحقوق التي تخولها لها الاتفاقيات المبرمة سابقاً^(٤٥).

نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في شخص رئيسها روزفلت في تقريب وجهات النظر بين الطرفين، وإنّ تدخلها لأول مرة في المشاكل الأوربية هو تغير كبير في سياستها الخارجية، وخروج واضح عن مبدأ مونرو الذي لطالما حافظت عليه في سياستها الخارجية تجاه المشاكل الأوربية كما إنّ لجوء الدول لطلب تدخلها في تلك المشكلة هو اعتراف رسمي بظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة جديدة لا يمكن تجاوزها.

ثالثاً: عقد المؤتمر ودور الولايات المتحدة الأمريكية فيه:

عدت ألمانيا أنّ انعقاد المؤتمر هو نجاحاً كبيراً لسياستها، لأن الذي يعينها ليس المحافظة على استقلال المغرب، بل توطيد مركزها الدبلوماسي والاقتصادي في أوروبا، وإنّ ألمانيا كانت تمارس الضغط على دول أوروبا في المشاكل الاستعمارية من أجل تحقيق توازن في العلاقات الأوربية^(٤٦).

لقد أوضح الوزير المفوض الألماني في طنجة (تاتنباج Tatenbach) للسلطان عبدالعزيز من أنّ الاتفاق الألماني - الفرنسي هو مجرد إرضاء لفرنسا لحين انعقاد المؤتمر بالرغم من أنّ إسبانيا وبريطانيا أشد معارضة لفكرة المؤتمر، ألا أنّ معارضتهما انتهت بنهاية المعارضة الفرنسية، على أساس الفكرة السائدة، إنّ فرنسا هي الطرف المعني الأول في المسألة المغربية^(٤٧).

اقترح السلطان عبدالعزيز بأن يكون مكان المؤتمر المزمع عقده في طنجة وقد أيدته ألمانيا، بينما اعترضت كل من فرنسا وإسبانيا بحجة عدم توفر الأمن، واستقر الرأي أخيراً على الجزيرة الخضراء، وهي جزيرة صغيرة جنوب إسبانيا وبمواجهة جبل طارق^(٤٨).

أرسل السلطان الدعوة في بداية شهر كانون الأول ١٩٠٥ إلى ممثلين الدول الأجنبية ذات العلاقة في طنجة لحضور المؤتمر وبالفعل بدأت جلساته في ١٦ كانون الثاني ١٩٠٦ واستمرت إلى ٧ نيسان في نفس العام^(٤٩).

شارك في المؤتمر الدول ذات الامتيازات التجارية والاقتصادية في المغرب والتي تمثلت بنفس الدول التي شاركت في مؤتمر مدريد وهي كل من فرنسا وإيطاليا وألمانيا والبرتغال والنمسا وهنكاريا وبلجيكا والسويد وإسبانيا وهولندا و الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل وأضيفت لها روسيا بناءً على طلب حليفها فرنسا^(٥٠). كانت الدول ما بين ملتزم الحياد وهي غالباً الدول الصغيرة وما بين مؤيد وميال لفرنسا، وقد دارت مناقشات المؤتمر حول مسائل الخلاف الرئيسية وهي^(٥١):

١- مسألة الشرطة والأمن:- كانت فرنسا تطمح إلى إعادة ترتيب جهاز الشرطة في المغرب تحت إشرافها المباشر وباستخدام مدربين فرنسيين في مناطق نفوذها وتتولى إسبانيا تدريب جهاز الشرطة في المناطق التي تقع تحت نفوذ إسبانيا، وقد أصرت فرنسا على إخراج مسألة الحدود الجزائرية المغربية باعتبارها مسألة خاصة تمت تسويتها مع المغرب، كما إن أمن الموانئ يجب أن يكون تحت مراقبة دولية وإن تلك الموانئ هي طنجة والعرائش والدار البيضاء والرباط، كما إن فرنسا ترغب بأن تحصل على أولوية في مراقبة الموانئ ولا سيما إن ذلك الموضوع يتعلق بتهريب الأسلحة إلى مراكش وضرورة إخضاعه لمراقبة الدول.

٢- موضوع المصرف الذي كان من المقرر إنشائه لتحقيق الإصلاح النقدي في المغرب ومنح القروض لتحقيق المشاريع الإصلاحية فيه، والذي اتفق أن يكون دولياً، أرادت فرنسا أن تحصل على الحصة الأكبر منه لأنها الدولة ذات المصالح الكبرى في المغرب، كما وتمسكت بأن يكون مجلس إدارة المصرف تحت رئاستها^(٥٢).

كما كانت اهم اهداف المانيا هي منع فرنسا من الإشراف على الشرطة الوطنية لأن ذلك يعني تسليم مراكش لها، واحتدام الموقف الألماني بالفرنسي في معظم الموضوعات ولاسيما موضوعات المصرف والشرطة فتمسك الألمان بمبدأ المساواة في مصرف المغرب المقترح إنشائه وإخضاعه لرقابة دولية من قِبَل قنصل الدول الموجودة في طنجة^(٥٣).

أما المندوب الفرنسي أراد استبعاد مسألة الحدود من المؤتمر باعتبارها مسألة خاصة، وقد عارضت فرنسا مسألة تدويل شرطة الموانئ بفكرة إعطائها لدول صغيرة أو محايدة وإنما تتولاها فرنسا، كما وعارضت تدويل مكافحة تهريب الأسلحة، فيقتصر على فرنسا واسبانيا^(٥٤).

فيما يخص المغرب الذي ترأس وفده السيد محمد الطريس كان يعارض كل مشروع يمس سيادة واستقلال المغرب، ولا سيما الزامها بضباط فرنسيين لتدريب الجيش، وطالب الوفد الدول المشاركة بأن لا تعرقل حق المغرب في فرض الرسوم الكمركية في الموانئ المغربية وذلك لأنها المورد الوحيد الذي تستعين به الحكومة للإنفاق على قوات الأمن^(٥٥).

أما البريطانيون كان هدفهم هو المحافظة على الاتفاق الودي لعام ١٩٠٤ الذي أطلق يد بريطانيا في مصر، وفرنسا إجراء أي تغييرات تراها مناسبة في المغرب، ولكن تحقيق تلك الرغبة دون استشارة ألمانيا إلى الحرب، حتى أن الوفد الألماني اتهمهم أنهم فرنسيون أكثر من الفرنسيين أنفسهم، أما النمسا فهي الدولة الوحيدة التي أيدت مطالب ألمانيا على مدى المؤتمر، أما الولايات المتحدة الأمريكية فإنها لعبت دور الوسيط مع أنها أكثر ميلاً إلى فرنسا، ولأن سياسة الباب المفتوح تعنيها بالدرجة الأولى كما سنرى من خلال سير المناقشات في المؤتمر. وقد لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دوراً أساسياً ووسطاً إذ احتكمت إليه كل الأطراف المتصارعة في المؤتمر^(٥٦).

اختلفت مواقف الدول المشاركة في المؤتمر حسب اختلاف مصالحها فموقف ألمانيا هو عدم المطالبة بامتيازات خاصة لنفسها حتى تقتنع الدول بمبدأ المساوات الاقتصادية، عكس ما هو متوقع من حكومة المغرب التي عولت على تأييدها في موقفه للدفاع عن سيادته.

رابعاً: دور الولايات المتحدة الأمريكية في المؤتمر:

شاركت الولايات المتحدة الأمريكية في مؤتمر الجزيرة الخضراء، وقد أدت دوراً بارزاً بعد احتدام المصالح بين الدول الأوروبية، واتفاق كل من فرنسا وبريطانيا الوقوف بوجه ألمانيا، والدفاع عن حق الأفضلية الذي حصلت عليه فرنسا عام ١٩٠٤، ولا سيما مؤسساتها المالية، كما تم الاتفاق على الحفاظ على المساواة في المشاريع الاقتصادية لكل من إسبانيا وبريطانيا وفرنسا مستقبلاً، وعلى جعل رئاسة البنك لفرنسا، وإنشاء جهاز شرطة في الدار البيضاء والرباط تحت إشراف فرنسا، وتطون والعرائش تحت إشراف إسبانيا، وهي المقترحات التي رفضتها ألمانيا، وبالتالي انحصرت مشاكل المؤتمر في قضية الشرطة والبنك المراد استحداثهما، مما دفع بالولايات المتحدة الأمريكية بالتدخل لتقريب وجهات النظر^(٥٧).

مثل أمريكا في المؤتمر (هنري وايت Henry White)^(٥٨)، ووزير أمريكا في المغرب كوميري وكذلك (لويس اينستين Lewis Einsten)^(٥٩)، الذي عرف بلباقته ومعرفته بالعمل الدبلوماسي في أوروبا، وقد كان كوميري يظهر تعاطفاً مع ألمانيا، وقد حذره وايت من الميل مع أي جانب لعدم رغبة الولايات المتحدة الأمريكية المساس بالاتفاق البريطاني الفرنسي^(٦٠).

كانت تعليمات الخارجية الأمريكية واضحة، وشكلت تغييراً واضحاً في السياسة الأمريكية بخصوص المغرب في ذلك المؤتمر، إذ عبرت عن اهتمامها به وبشكل واضح، مما دل على وعي الإدارة الأمريكية

بالإمكانيات التي يتيحها ذلك الجزء من العالم، وقد نتج عن دراسة عميقة ومحددة لاحتياجات السوق المغربي ومما يمنحه من فرص للاستثمار للشركات الأمريكية، وتركزت تعليمات الحكومة الأمريكية على ثلاث نقاط هي^(٦١):

- ١- عدم الانحياز لأي من الدول التي لها نفوذ في البحر الأبيض المتوسط أو لها أي مطامع استعمارية.
- ٢- المحافظة على السلم في حالة عدم تفاهم الدول المشاركة.
- ٣- تبني سياسة الباب المفتوح، وإزالة كل العراقيل من وجه التجارة وتحسين الأوضاع الداخلية والرفع من قدرة السكان، للاستفادة من تلك السياسة.

كانت الأهداف الأمريكية في المؤتمر تؤكد على تجنب حرب عالمية تستهدف مصالحها بالمحيط الهادي، وتحدد الإنسانية بأكملها، كما وأنها صنفت تلك الاهتمامات في مسألة الأمن والشرطة فإنّ التجارة مع المغرب تحتاج إلى الأمن والنظام وقضاء مستقل، وتأتي الإصلاحات المالية بالدرجة الثانية إذ انضمت الولايات المتحدة الأمريكية إلى سياسة الباب المفتوح لكل أنواع الإصلاحات ولا سيما المساواة الاقتصادية وتطوير موارد الحكومة المغربية، كما وقفت الولايات المتحدة الأمريكية ضد أي تمهيش يمكن أن يتعرض له مصالحها، إذ ركزت على المساواة في التعاملات وفي كل أنواع المبادلات، والتجارة والملاحة وتقنين المهن الخاصة، وضبط المداخل في توزيع الامتيازات التجارية على الدول المشاركة في الاتفاقية، في نفس الوقت تشجيع إنتاج الشعب المغربي وقدرته على الاندماج^(٦٢).

كما أنّ مشاكل اليهود كانت حاضرة في البرنامج الأمريكي، إذ أرسلت الحكومة الأمريكية إلى السيد وايت والوفد المشارك حول مسألة عدم التسامح الديني والعربي في المغرب، كما وطرحت مسألة التمييز بين المسلمين واليهود في القانون المغربي، التي طرحت مع قضية البوليس، ولا سيما إنّ الرئيس روزفلت يتمنى أن يحظى ذلك الموضوع بكل الاهتمام^(٦٣).

ويلاحظ إنّ حرص الولايات المتحدة الأمريكية على الدفاع عن مصالحها الاقتصادية في المغرب أكثر من اهتمامها بالتحكيم بين الدول الأوربية، كما أنها كانت مناسبة لها للخروج من عزلتها السياسية، إذ وجدت إرادة سياسية ناضجة، واستعداداً أمريكياً من أجل الخروج من تلك العزلة، فالولايات المتحدة الأمريكية كانت بصدد البحث عن التوسع التجاري خارج حدودها^(٦٤).

وانطلاقاً من تلك التعليمات التي أعطيت للوفد الأمريكي المشارك في المؤتمر يمكن تفسير المواقف والتحركات الدبلوماسية لأعضاء الوفد، فعندما تقدمت ألمانيا بطرحها الذي تضمن الحصول على مناطق نفوذ في المغرب، فضلاً عن مطالبتها بنيمار لها وحدها، وبمنح بعض الموانئ إلى هولندا والنمسا، الشيء الذي رفضته مما جعل امكانية وقوع مشاكل بين ألمانيا وفرنسا^(٦٥).

وبسبب قناعة الولايات المتحدة الأمريكية بأهمية المصالح الإسبانية والفرنسية تحركت باتجاه ألمانيا، كما أخطرت الممثل الفرنسي بقرار الرئيس الأمريكي بتقديم بعض المقترحات في المؤتمر، استجابة إلى ما طلبته ألمانيا في وقت سابق، تلك المقترحات تتعلق بطبيعة الإشراف الدولي على بعض الإصلاحات، وإنه في النهاية لا يعني ضرورة تنفيذها كما هي بل قابلة للتعديل كما أكد لممثل ألمانيا لمبعوث الولايات المتحدة الأمريكية في المؤتمر بأن بلاده هي المسؤولة عن نجاح المؤتمر، شملت تلك المقترحات أربع نقاط أساسية هي^(٦٦):

١- يجب أن تكون عملية الأمن بالموائئ والإشراف عليها خاضعتين للسلطان ورجال الشرطة من المغاربة.
٢- أن الأموال اللازمة لتنظيم الشرطة يجب إعطائه من المصرف المزمع إنشائه والذي يجب أن تساهم فيه كل الدول المشاركة بحصص متساوية باستثناء امتيازات معينة لفرنسا أي منحها قدر أكبر من حصص المصرف.

٣- إن الإشراف على الشرطة سيتم من قبل ضباط فرنسيين وإسبان يختارهم السلطان مع إعطاء تقارير سنوية لقناصل الدول المشاركة في المؤتمر وتقارير مفصلة للسلطان، على أن يتم الصرف عليها من الأموال المخصصة لإصلاح جهاز الشرطة.

٤- أن تتعهد فرنسا وإسبانيا بإعطاء كل الضمانات لتحقيق سياسة الباب المفتوح والمساواة في التجارة والأشغال العامة والامتيازات الأخرى^(٦٧).

كان روزفلت يأمل بأن توافق ألمانيا على تلك المقترحات فهي تحافظ على الامتيازات الفرنسية، ومن جهة ثانية فهي تحافظ على المبادئ الأساسية لسياسة الباب المفتوح، رد الإمبراطور الألماني على المقترحات الأمريكية، وشكر الرئيس الأمريكي على وساطته في القضية المغربية، واتفق معه بشكل شبه تام إذ اعترض فقط على تنظيم الشرطة بتعيين ضباط فرنسيين وإسبان فقط، وأن تلك النقطة لا تتوافق مع مبادئ المؤتمر وهي المساواة في الامتيازات لكل الدول، وأن يكون جهاز الشرطة تحت السيطرة الفرنسية والإسبانية يعني احتكار هاتين الدولتين للامتيازات الاقتصادية والسياسية، لذلك من الأفضل أن تعطى الحرية للسلطات في اختيار ضباط شرطة من جنسيات مختلفة^(٦٨).

أبدى الرئيس الأمريكي انزعاجه بسبب اعتراض ألمانيا على مقترحاته وهدد بنشر الوعود التي قدمتها ألمانيا للولايات المتحدة قبل انعقاد المؤتمر كما وأنها قبلت تحكم الولايات المتحدة الأمريكية في حال اختلاف الرأي بين المؤتمرين، والنزول عندما يقرره روزفلت، وفي ظل تلك الظروف فإن الرئيس الأمريكي ينصح ألمانيا بقبول اقتراحاته قبل معرفة رد فرنسا وهل ستقبلها أو سترفضها، وفي كل الحالات ستضطر فرنسا لقبولها، كما وأكد الرئيس الأمريكي أنه في حال موافقة ألمانيا على تلك الاقتراحات فإنها تكون قد حققت أهدافها في المؤتمر، ونصراً لدبلوماسيتها، وأن الرئيس الأمريكي كصديق للدولتين ليس له أي مصالح مباشرة في القضية باستثناء رغبته في تحقيق السلام^(٦٩).

كان إخراج ألمانيا واضحاً، فوافقت على مقترحات روزفلت وعدتها قاعدة لأي تفاهم، كما وطلبت من الولايات المتحدة الأمريكية مساندة الطرح النمساوي الهنكاري بخصوص مسألة الشرطة الذي عدته تطويراً للمقترحات الأمريكية ويتضمن ذلك الطرح^(٧٠):

١- إسناد تنظيم شرطة اسفي وطنجة والرباط وتطوان للفرنسيين.

٢- تنظيم شرطة الصويرة والعرايش والجديدة من قِبَل الإسبان.

٣- إسناد أمر تنظيم شرطة الدار البيضاء إلى ضابط سويسري أو هولندي.

وكان هدف ألمانيا هو تدويل قضية الشرطة، لكن الولايات المتحدة الأمريكية عارضت المشروع لأنه سيوجه ضربة إلى سياسة الباب المفتوح فإنّ الموقف الألماني الساند لذلك المشروع يعدّ إخلالاً بمواقفها السابقة التي دافعت عنها الولايات المتحدة الأمريكية وكل الدول التي لها اهتمامات تجارية في المغرب، وأنها ضد أي سيطرة لدولة ما والقضاء على مصالح باقي الدول، وإنّ ذلك المقترح يقضي بتقسيم المغرب إلى ثلاث مناطق مما يقلص الحقوق والامتيازات للدول الأخرى، ويدفع الدول الثلاث إلى التسابق للحصول على مكاسب والسيطرة الكاملة على المغرب، ورفض الرئيس الأمريكي تلك المقترحات وتشبث بمقترحاته، وإسناد مسألة الشرطة لكل من فرنسا وإسبانيا^(٧١).

وافقت ألمانيا على المقترح الأمريكي، وأبدت بعض التحفظات بخصوص وجود ضباط فرنسيين وإسبان في الدار البيضاء، إذ كانت مصالحها بكثرة هناك، ليتم استثناء الدار البيضاء، وجعل طرف ثالث يتولى قوات الشرطة ضابط سويسري، كما وتنازلت ألمانيا عن رغبتها في الحصول على ميناء، فانهت بذلك المفاوضات بتحقيق تفوق لفرنسا بخصوص مسألة الشرطة والمصرف، والتي أثبتت تفوق المصالح الاقتصادية الفرنسية^(٧٢).

كان المقترح الفرنسي يقضي بتقسيم رأس مال البنك لخمسة عشر حصة توزع أحد عشر منها بالتساوي على الدول المشاركة في المؤتمر وتحتفظ فرنسا بأربعة أسهم كضمان للقرض الذي قدمته للحكومة المغربية عام ١٩٠٤ وأن تتم إدارة البنك من باريس بحيث يخضع للقوانين والنظم الفرنسية، ويسير بمجلس إداري يتكون من خمسة عشر عضواً يتم اختيارهم من بين المساهمين، أما ألمانيا فقد اقترحت أن يكون مقر البنك بطنجة ويتم الإشراف عليه من قِبَل مجلس يتكون من أعضاء السلك الدبلوماسي المقيم بطنجة، وأن يسير وفق النظم المصرية، وأن يكون فيه التمثيل متساوياً^(٧٣).

استدعى اختلاف وجهات النظر إلى تدخل الولايات المتحدة الأمريكية من جديد لمساندة المشروع الفرنسي، لأن رفض ألمانيا أضر بمسثمريها، مع أنها لم تساهم في رأسمال المصرف المقترح استحداثه، بسبب تخوف الرئيس الأمريكي روزفلت من معارضة مجلس الشيوخ والرأي العام الأمريكي بسبب إقحام الولايات المتحدة الأمريكية في مشاكل الدول الأوروبية^(٧٤).

خرجت فرنسا بذلك منتصرة من المؤتمر بفضل دعم الولايات المتحدة الأمريكية، التي برزت كقوة في مصاف الدول الكبرى، رغم حرصها على البقاء جانباً، كما استطاع روزفلت الظهور كزعيم سياسي محنك تمكن من المقاربة بين الأطراف المتصارعة إلى نهاية المؤتمر، وكذلك وقفت الولايات المتحدة الأمريكية بوجه المشاريع الألمانية، نظراً لوعيتها بخطورتها على مصالحها والدول الأوربية في المغرب^(٧٥).

وأخيراً خرج المؤتمر بمجموعة من النتائج التي ضبقت التعامل التجاري مع المغرب وفق ما خططت له الدول الاستعمارية من مطامع اقتصادية وليست إصلاحية كما تدّعي الدول المشاركة، ولا سيما أنه ليس فيه بند واحد عن الصحة والتعليم، كما أنّ الوفد المغربي تعرض للمضايقة من قبل الدول الاستعمارية ولا سيما فرنسا. وإنّ مقررات المؤتمر التي تم التوقيع عليها في آخر جلسة بتاريخ ٧ نيسان ١٩٠٦، صيغت بـ (١٢٣) مادة، دعت إلى احترام استقلال المغرب وسيادته، ومنحت كل الدول المشاركة حق المساواة في التعامل مع المغرب وفق مبدأ الباب المفتوح، وقد ثبتت المقررات الناتجة عن المؤتمر النفوذ الفرنسي والإسباني، إنّ مقررات المؤتمر أخرجت السلطان بين مطالب الدول الأوربية ورفض الشعب المغربي مما ولّد فوضى شاملة في البلاد نتيجة الثورات التي نشأت في البلاد بسبب رفض نتائج المؤتمر^(٧٦).

أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد جاء في خطاب رئيسها الأمريكي روزفلت في ٥ كانون الأول ١٩٠٦ بشأن توقيع اتفاق الجزيرة الخضراء ومصادقة الكونكرس على مقررات المؤتمر ما يلي:

"إنّ توقيعنا على الاتفاقية ككل الدول أعطانا نفس الحقوق والامتيازات كباقي الدول الأوربية ولم يلزمنا بأي شيء، أما عدم توقيعنا عليها سيعني تخلينا عن حقوقنا التجارية في المغرب ولا يمكننا بعدها تحقيق أي هدف آخر من أي نوع كان، فضلاً عن أننا سنضيع فرصة جاءتنا بعد ١٢٠ سنة لم توقع خلالها أي اتفاقية تجارية مع المغرب في وقت نحن في أمس الحاجة إلى أسواق ومراكز لتجارتنا"، وقد صادق عليها الكونكرس الأمريكي في ١٢ كانون الأول من العام نفسه^(٧٧).

إنّ الولايات المتحدة الأمريكية وفقت بين الأطروحتين الفرنسية والألمانية وذلك لمصلحتها في المغرب وهو ما يعني إنّ روزفلت قد نجح في تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية من جديد، وذلك بتحطيم مبدأ مونرو مما جعل أنصار العزلة يشعرون بصعوبة بين الالتزام بالمبدأ والمساهمة في رفع الخلافات بين الدول من أجل تحقيق السلام الذي يخدم مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بالمشاركة بالمؤتمرات كمؤتمر الجزيرة الخضراء^(٧٨).

أما المغرب المعني الأول بالمؤتمر فلم يكن له رأي، ولا أي مشاركة في المفاوضات، ذلك إن كانت فعلاً مفاوضات، لأن الوفد المغربي كان يسجل ما يقال دون مناقشة، أو أبداء رأي، وهو يعلم أنّ تلك الوعود بالإصلاح والتنمية إنما هي مجرد شعارات ليست من الواقع بشيء سوى تكريس سيطرة الدول على المغرب والهيمنة عليه لتحقيق مصالحها، وكان مدركاً للمصير الذي ينتظره بعد استعمار الجزائر وتبعتها تونس، ولكن الحكومة المغربية كانت أضعف من أن ترفض أو حتى تعارض قرارات المؤتمر، فبعد نهاية المؤتمر تحفظ السلطان

عبدالعزیز علی مقرراته، وهو تحفُظ لم یدم طویلاً بل وقّع علی مقرراته یوم الاثنین الموافق ١٦ حزیران ١٩٠٦، وقد كانت تلك الموافقة بداية لانتفاضة شعبية كانت لها أبعادها وأخطارها علی استقرار المغرب خلال الفترة التي أعقبت المؤتمر^(٧٩).

إنّ الاتفاقیات المبرمة بین الدول الأوربية للفترة من ١٩٠٢ بین فرنسا وإيطاليا وتبعها الاتفاق الودي عام ١٩٠٤ والاتفاق الإسباني الفرنسي فی تشرين الأول ١٩٠٤، ومروراً بمؤتمر الجزيرة الخضراء ١٩٠٦، هي انعکاس التنافس الأوربي علی المستعمرات فی شمال أفريقيا بما فیها المغرب الذي یحظى بأهمية کبری فی ذلك التنافس بسبب موقعه الاستراتيجي، وقد أدت فیه الولايات المتحدة الامريكية دور الحکم وإن كان التحکيم منحازاً لصالح المشروع الفرنسي البريطاني لأنها رأّت فیه تحقيق نوع من الاستقرار العالمي وتلبية لتطلعاتها الخارجية ویروز مکانتها كدولة کبری.

الخاتمة

من خلال دراسة الموقف الامريكى من مؤتمر الجزيرة الخضراء عام ١٩٠٦ يتضح لنا مجموعة من النتائج

اهمها:

١. يعد مؤتمر الجزيرة الخضراء ١٩٠٦ اهم حدث في تاريخ المغرب لانه مثل نقطة تحول في السيادة المغربية وانتزاعها لصالح الدول الاجنبية.
٢. ادت الولايات المتحدة الامريكية دورا كبيرا في عقد المؤتمر والمناقشات اثناء انعقاده ومثلت درو الحكم لانها الدولة الوحيدة التي ليست لها مطامع فيه، ونجحت الدبلوماسية الامريكية في تحقيق السلام العالمي والحيلولة دون وقوع حرب عالمية.
٣. انحازت الولايات المتحدة الامريكية الى وجهة النظر الفرنسية ورأت فيها اكثر ضمان للاستقرار وتحقيق مصالح الدول المتنافسة وتنفيذ سياسة الباب المفتوح، بسبب قناعتها باهمية المصالح الفرنسية والاسبانية.
٤. حاول الدبلوماسيون الامريكويون في المغرب رفع درجة تمثيله الدبلوماسي الى وزير مفوض لرفع مكانة الولايات المتحدة فيه ومساواتها بباقي الدول الاوربية.
٥. تعد مساهمة الولايات المتحدة الامريكية في المؤتمر خروجها واضحا عن اهم مبادئ سياستها الخارجية وهو مبدأ مونرو والتي ضلت وفيه له فترة من الزمن ولكن الرئيس الامريكى روزفلت اراد الخروج من هذا المبدأ والتزام سياسة الباب المفتوح لتحقيق المصالح الامريكية وبروز مكانتها كدولة كبرى.

الهوامش:

- (١) السلطان عبد العزيز: ولد في فاس عام ١٨٧٨، وهو ابن السلطان الحسن الاول بن محمد تولى حكم المغرب بعد وفاة والده عام ١٨٩٤، ولكن صغر سنه حال دون استلامه مهامه وبقي تحت وصاية نائب السلطان باحماد حتى وفاته عام ١٩٠٠ إذ يعتبر بداية حكمه الفعلي وشهدت فترة حكمه اضطرابات بسبب تردي الاوضاع في المغرب واشتداد التنافس الاجنبي، استمر في الحكم حتى عام ١٩٠٨ إذ تمت ازاحته وتولى اخيه عبد الحفيظ، توفي السلطان عبد العزيز في الاول من كانون الثاني ١٩٤٣، للمزيد ينظر: محمد خير فارس، المسألة المغربية ١٩٠٠-١٩١٢، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦١، ص ٣٧-٤٥.
- (٢) كان من اهم التمردات التي حصلت ضد السلطان عبد العزيز هو تمرد بو حمارة المنافس له واستغل الضرائب التي فرضت والتي اثقلت كاهل المواطنين للمزيد ينظر: الطيب بياض، المخزن والضريبة والاستعمار ضريبة الترتيب ١٨٨٠-١٩١٥، افريقيا الشرق، الدار البيضاء، ٢٠١١، ص ٩٥-٩٧.
- (٣) صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، (الجزائر، تونس، المغرب الاقصى)، ط٦، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٩٣، ص ٢٤١.
- (٤) محمد خير فارس، المصدر السابق، ص ١٦٨.
- (٥) علال الفاسي، المغرب العربي منذ الحرب العالمية الأولى، مطبعة النهضة، القاهرة، ١٩٥٥، ص ١٠.
- (٦) شارل اندريه جوليان، تاريخ أفريقيا، ترجمة طلعت عوض أباطة، الدار المصرية للكتاب، ١٩٦٨، ص ١٦٠.
- (٧) محمد خير فارس، المصدر السابق، ص ٢٣٥.
- (٨) رويدة عبدالله إبراهيم الحياي، سياسة إسبانيا تجاه المغرب ١٩١٢-١٩٤٥، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠١٠، ص ٤٤.
- (٩) فلاديمير لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ترجمة عفيفة البستاني، موسكو، ١٩٧١، ص ٤٠٥.
- (١٠) وليم الثاني: امبراطور المانيا ابن فريدريك الثالث ولد في ٢٧/ كانون الاول/ ١٨٥٩، قيصر المانيا ١٨٨٨-١٩١٨ عرف عنه روحه العسكرية ونزعه التوسعية تنازل عن العرش ٩ تشرين الاول ١٩١٨ اثر هزيمة المانيا في الحرب العالمية الاولى، توفي ٤ حزيران ١٩٤١، للمزيد ينظر: فاطمة مشعل خليفة الدليمي، التنافس الدولي وإثره على العلاقات البريطانية الامريكية ١٩٠٢-١٩٠٩، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الانبار، ٢٠١٥، ص ٤٩.
- (١١) رويدة عبدالله الحياي، المصدر السابق، ص ٤٥. ومحمد مزيان، تأثير المحدد التاريخي على العلاقات المغربية الأمريكية مجلة مقاربات للعلوم الإنسانية، العدد ٣٠، المغرب، ٢٠١٨، ص ٤٥.
- (١٢) محمد العربي معريش، المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول ١٨٧٣-١٨٩٤م، ١٢٩٠-١٣١١ هـ ط١ دار الفكر الإسلامي، بيروت، ١٩٨٩، ص ١٠٣.
- (١٣) روفيه: وهو موريس بيير روفيه Maurice pierre rouvier، سياسي فرنسي ولد بتاريخ ١٧ نيسان ١٨٤٢ بمدينة أكس إن بروفانس، عمل في مناصب عدة منها عضوا في الجمعية الوطنية الفرنسية ١٨٧١-١٩٠٣، ورئيس وزراء فرنسا من ٣٠ ايار ١٨٨٧ الى كانون الاول ١٨٨٧، ثم رئيس وزراء فرنسا ٢٤ كانون الثاني ١٩٠٥ - ١٤ آذار ١٩٠٦ توفي في ٧ حزيران ١٩١١، للمزيد ينظر شبكة المعلومات الدولية، الانترنت: <https://ar.m.wikipedia.org>.

- (١٤) رويذة عبدالله إبراهيم الجيالي، المصدر السابق، ص ٤٥.
- (١٥) ثيودور روزفلت (١٩٠١-١٩٠٩)، هو الرئيس الأمريكي السادس والعشرين ولد ٢٧/١٠/١٨٥٨ في نيويورك تخرج من جامعة هارفرد ١٨٨٠، عمل قائد شرطة نيويورك ١٨٩٥، من أهم أعماله بناء أسطول بحري ومساهمته في الحرب الأمريكية الإسبانية ١٨٩٨، ورشح نفسه نائباً للرئيس عن الحزب الجمهوري في عهد الرئيس ماكلين وبعد اغتيال الرئيس تولى الحكم ١٤/٩/١٩٠١ - ٣/٣/١٩٠٩. وامتاز بسياسة خارجية متفتحة كما قام بمجموعة من الإصلاحات الداخلية، توفي في ٦/١/١٩١٩ ودفن في أوبستر باي في نيويورك، للمزيد ينظر اودو زاوتر، رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٧٨٩ حتى اليوم، ط ١، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٦، ص ١٧٢ - ١٨٠.
- (١٦) سامح مغاوري مهدي، الولايات المتحدة الأمريكية والحرب العالمية الأولى ١٩٠٠ - ١٩١٩، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة طنطا، ٢٠٠٤، ص ٢٧.
- (١٧) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف ٣١١/٤٨١٥ / القضية المراكشية، رقم الوثيقة ١٩، بتاريخ ١١/٣/١٩٥١، ص ١٧.
- (١٨) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف ٣١١/٤٦١٨ / القضية المراكشية، رقم الوثيقة ١٢، بتاريخ ١٠/٣/١٩٥٣، ص ٢٠١.
- (١٩) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف ٣١١/٤٦١٨ / القضية المراكشية، رقم الوثيقة ١٣، بتاريخ ٢٠/٥/١٩٥٣، ص ٣٥.
- (٢٠) محمد مزيان، المصدر السابق، ص ٤٦.
- (٢١) صمويل روني كوميري: سياسي امريكي عمل قنصل عام للولايات المتحدة الأمريكية في المغرب خلال الفترة ١٨٩٨ - ١٩٠٥ ووزير مفوض بالمغرب بين عامي ١٩٠٥-١٩٠٩؛ للمزيد ينظر: خديجة القباقبي يعقوبي، المغرب والولايات المتحدة الأمريكية من خلال الأرشيف المخزني ١٧٨٦ - ١٩١٢ م، ط ١، المندوبية السامية لقدماء المقاومة وأعضاء جيش التحرير، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، ٢٠١٧، ص ٤٥٠ وما بعدها.
- (٢٢) خديجة القباقبي يعقوبي، المصدر السابق، ص ٤٧٧.
- (٢٣) المصدر نفسه، ص ٤٧٨.
- (٢٤) روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ترجمة نيقولا زيادة ط ٢٠، دار الثقافة، لبنان، ١٩٨٠، ص ٩٠.
- (٢٥) سامح مغاوري مهدي، المصدر السابق، ص ٢٥.
- (٢٦) خديجة القباقبي يعقوبي، المصدر السابق، ص ٤٨٢ - ٤٨٣.
- (٢٧) شوقي عطالله الجمل، المغرب العربي الكبير من الفتح الاسلامي الى الوقت الحاضر، ليبيا - تونس - الجزائر - المغرب الاقصى (مراكش)، ط ١، مكتبة الانكلوالمصرية، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ٣٠٧.
- (٢٨) علال الفاسي، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية ١٨٥٦ - ١٩٤٧. دراسات في تاريخ العلاقات الدولية، افريقيا الشرق، الدار البيضاء، ٢٠٠٦، ص ٥٢.
- (٢٩) سامح مغاوري مهدي، المصدر السابق، ص ٢٨.
- (٣٠) خديجة القباقبي يعقوبي، المصدر السابق، ص ٤٨٥ - ٤٨٦.

- (٣١) سامح مغاوري مهدي، المصدر السابق، ص ٢٨.
- (٣٢) نقلاً عن خديجة القباقبي يعقوبي، المصدر السابق، ص ٤٨٧.
- (٣٣) Luella, J. Hall, the United States and Morocco, 1976- 1956, the scarecrow press Inc, Metuchen, 1971 p9, 51.
- (٣٤) سامح مغاوري مهدي، المصدر السابق، ص ٢٩.
- (٣٥) محمد مزيان، المصدر السابق، ص ٤٩.
- (٣٦) خديجة القباقبي يعقوبي، المصدر السابق، ص ٤٩٠ - ٤٩١.
- (٣٧) صلاح العقاد، المصدر السابق، ص ٢٣١.
- (٣٨) خديجة القباقبي يعقوبي، المصدر السابق، ص ٤٩١.
- (٣٩) إيناس حمزة مهدي، موقف ألمانيا من أزمة أغادير ١٩١١، دراسة وثائقية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة بابل، ٢٠١٣، ص ٣٢.
- (٤٠) محمد بنهاشم، العلاقات المغربية الأمريكية دراسة في التمثيل الدبلوماسي الأمريكي بالمغرب ١٧٨٦ - ١٩١٢، ط ١ دار أبي رقرق، الرباط، ٢٠٠٩، ص ٢٢٩.
- (٤١) محمد مزيان، المصدر السابق، ص ٥١.
- (٤٢) نقلاً عن: خديجة القباقبي يعقوبي، المصدر السابق، ص ٤٩٣.
- (٤٣) علي محمد سالم الأحول، الولايات المتحدة الأمريكية وبلاد المغرب العربي ١٧٩٧ - ١٩١٤، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية في القاهرة، ٢٠١٤، ص ١٧٦.
- (٤٤) خديجة القباقبي يعقوبي، المصدر السابق، ص ٤٩٥.
- (٤٥) إيناس حمزة مهدي، المصدر السابق، ص ٣٥.
- (٤٦) صلاح العقاد، المصدر السابق، ص ٢٥٢.
- (٤٧) محمد خير فارس، المصدر السابق، ص ٣٤٥.
- (٤٨) سامح مغاوري مهدي، المصدر السابق، ص ٢٩.
- (٤٩) دوجلاس اي إشفورد، التطورات السياسية في المملكة المغربية، ترجمة عائدة سليمان عارف وأحمد مصطفى أبو حاكمة، د. ن، بيروت، ١٩٦٣، ص ٣٥.
- (٥٠) روم لاندو، المصدر السابق، ص ٩٠.
- (٥١) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف ٤٨١٩ / ٣١١، المغرب العربي، رقم الوثيقة ١١ بتاريخ ١٤/٣/١٩٥٠ ص ٢٠.
- (٥٢) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف ٤٨١٩ / ٣١١، المغرب العربي، رقم الوثيقة ١٢ بتاريخ ٢٠/٥/١٩٥٠ ص ٢٥.
- (٥٣) سامح مغاوري مهدي، المصدر السابق، ص ٣٠.
- (٥٤) محمد بنهاشم، المصدر السابق، ص ٢١٣.
- (٥٥) روم لاندو، المصدر السابق، ص ٩١.

- (٥٦) صلاح العقاد، المغرب العربي من الاستعمار الفرنسي إلى التحرر القومي، مكتبة الانجلو- مصرية د. ت، ج ٢، ص ٣٥.
- (٥٧) محمد خير فارس، المصدر السابق، ص ٣٤٧.
- (٥٨) سفير الولايات المتحدة الأمريكية في إيطاليا منذ عام ١٩٠٣-١٩٠٨. محمد مزيان، المصدر السابق، ص ٤٩.
- (٥٩) سكرتير السفارة الأمريكية في بريطانيا وعمل في السفارة حوالي ثمان سنوات ١٨٩٩-١٩٠٧، ينظر: المصدر نفسه ص ٤٩.
- (٦٠) المصدر نفسه، ص ٥١.
- (٦١) محمد بنهاشم، المصدر السابق، ص ٢١١.
- (٦٢) خديجة القباقبي يعقوبي، المصدر السابق، ص ٤٩٨.
- (٦٣) سامح مغاوري مهدي، المصدر السابق، ص ٣٠.
- (٦٤) علي محمد سالم الأحول، المصدر السابق، ص ١٧٧.
- (٦٥) خديجة القباقبي يعقوبي، المصدر السابق، ص ٥٠٠.
- (٦٦) سمعان بطرس، العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين، ط ٣، مكتبة الانكلو- المصرية، القاهرة، ١٩٨٠، ج ١ ص ٢٣٨.
- (٦٧) سامح مغاوري مهدي، المصدر السابق، ص ٣٠.
- (٦٨) Luella, J. Hall. Op.Cit., p512.
- (٦٩) خديجة القباقبي يعقوبي، المصدر السابق، ص ٥٠٢.
- (٧٠) محمد بنهشام، المصدر السابق، ص ٢٢٩.
- (٧١) خديجة القباقبي يعقوبي، المصدر السابق، ص ٥٠٣.
- (٧٢) سامح مغاوري مهدي، المصدر السابق، ص ٣١.
- (٧٣) Luella, J. Hall. Op.Cit., p. 974.
- (٧٤) محمد بنهشام، المصدر السابق، ص ٢١٩.
- (٧٥) المصدر نفسه، ص ٢٤٠.
- (٧٦) خديجة القباقبي يعقوبي، المصدر السابق، ص ٥٠٥.
- (٧٧) Quoted in: Luella, J. Hall. Op.Cit., p 568.
- (٧٨) محمد بنهاشم، المصدر السابق، ص ٢٢٥.
- (٧٩) محمد المنوني، مظاهر يقظة المغرب الحديث، مطبعة الأمنية، الرباط، ١٩٧٣، ص ٢٠٢.

المصادر والمراجع:

١. اودو زاوتر، رؤساء الولايات المتحدة الامريكية منذ عام ١٧٨٩ حتى اليوم، ط١، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٦ ص١٧٢-١٨٠.
٢. إيناس حمزة مهدي، موقف ألمانيا من أزمة أغادير ١٩١١، دراسة وثائقية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة بابل، ٢٠١٣.
٣. خديجة القباقبي اليعقوبي، المغرب والولايات المتحدة الأمريكية من خلال الأرشيف المخزني ١٧٨٦-١٩١٢م ط١، المندوبية السامية لقدماء المقاومة وأعضاء جيش التحرير، دار أبي رزاق للطباعة والنشر، الرباط، ٢٠١٧، ص٤٧٧.
٤. علال الفاسي، المغرب العربي منذ الحرب العالمية الأولى، مطبعة النهضة، القاهرة، ١٩٥٥، ص١٠.
٥. علال الفاسي، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية ١٨٥٦-١٩٤٧، دراسات في تاريخ العلاقات الدولية، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ٢٠٠٦.
٦. د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف ٣١١/٤٦١٨ / القضية المراكشية، رقم الوثيقة ١٢، بتاريخ ١٩٥٣/٣/١٠.
٧. دوجلاس اي إشفورد، التطورات السياسية في المملكة المغربية، ترجمة عائدة سليمان عارف وأحمد مصطفى أبو حاكمة، د. ن، بيروت، ١٩٦٣.
٨. روم لانندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ترجمة نيقولا زيادة ط٢٠، دار الثقافة، لبنان، ١٩٨٠.
٩. رويدة عبدالله إبراهيم الحياي، سياسة إسبانيا تجاه المغرب ١٩١٢-١٩٤٥، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠١٠.
١٠. سامح مغاوري مهدي، الولايات المتحدة الامريكية والحرب العالمية الأولى ١٩٠٠-١٩١٩، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة طنطا، ٢٠٠٤.
١١. سمعان بطرس، العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين، ج١، ط٣، مكتبة الانكلو- المصرية، القاهرة، ١٩٨٠.
١٢. شارل اندريه جوليان، تاريخ أفريقيا، ترجمة طلعت عوض أباطة، الدار المصرية للكتاب، ١٩٦٨.
١٣. شوقي عطالله الجمل، المغرب العربي الكبير من الفتح الاسلامي الى الوقت الحاضر، ليبيا - تونس - الجزائر - المغرب الاقصى (مراكش)، ط١، مكتبة الانكلو-مصرية، القاهرة، ٢٠٠٩.
١٤. صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، الجزائر، تونس، المغرب الاقصى، ط٦، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٩٣.
١٥. صلاح العقاد، المغرب العربي من الاستعمار الفرنسي إلى التحرر القومي، ج٢، مكتبة الانجلو- مصرية، د. ت.

١٦. الطيب بياض، المخزن والضريبة والاستعمار ظرية الترتيب ١٨٨٠-١٩١٥، افريقيا الشرق، الدار البيضاء ٢٠١١.
١٧. علي محمد سالم الأحول، الولايات المتحدة الأمريكية وبلاد المغرب العربي ١٧٩٧-١٩١٤، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية في القاهرة، ٢٠١٤.
١٨. فاطمة مشعل خليفة الدليمي، التنافس الدولي وإثره على العلاقات البريطانية الأمريكية ١٩٠٢-١٩٠٩، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الانبار، ٢٠١٥.
١٩. فلاديمير لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ترجمة عفيفة البستاني، موسكو، ١٩٧١.
٢٠. محمد العربي العريشي، المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول ١٨٧٣- ١٨٩٤م، ١٢٩٠- ١٣١١هـ، ط١، دار الفكر الإسلامي، بيروت، ١٩٨٩.
٢١. محمد المنوني، مظاهر يقظة المغرب الحديث، مطبعة الأمنية، الرباط، ١٩٧٣.
٢٢. محمد بنهاشم، العلاقات المغربية الأمريكية دراسة في التمثيل الدبلوماسي الأمريكي بالمغرب ١٧٨٦-١٩١٢ ط١، دار أبي رقرق، الرباط، ٢٠٠٩.
٢٣. محمد خير فارس، المسألة المغربية ١٩٠٠-١٩١٢، جامع الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، رسالة ماجستير، ١٩٦١.
٢٤. محمد مزيان، تأثير المحدد التاريخي على العلاقات المغربية الأمريكية، مجلة مقاربات للعلوم الإنسانية، العدد ٣٠ المغرب، ٢٠١٨.

25. <https://ar.m.wikipedia.org>.

26. Luella, J. Hall, the United States and Morocco, 1976- 1956, the scarecrow press Inc, Metuchen,1971.